الوزارة

— ١ —

علينا نحن الأمة أن نتفق رأياً في أمهات المسائل فيكون حكمنا واحداً على الحوادث اليومية . وليكن ميزان الحكم بين أيدينا هو الاستقلال [١] . نظهر رضانا وارتياحنا لكل قانون أو لائحة أو عمل من الأعمال العامة إذا كان من شأنه أن يقربنا من غرضنا الذي نسعى إليه وهو الدستور . ونظهر غضبنا واستياءنا واحتجاجنا على كل عمل من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها علينا ، أي لا يكون من شأنه أن يقربنا خطوة في طريق الدستور . علينا أن لا نترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بنا مطلوّة بالرواء الحسن ودواعي الاطمئنان وفي جوهرها البعد بنا عن الدستور . بل نبحثها من جميع أطرافها بحث الذي قد علم بنتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ورأى أن عمل المحتلين في السياستين عمل استعماري قد طلي بطلاء المنفعة المصرية والتقدم العصري والتمدن الجديد الى آخر ما يقولون.

علينا أن نعتبر كل عامل في هذا البلد إنما يعمل للأمة وباسم الأمة محاسباً على عمله أمامها . وأن نعضد من العمال من كان مظهراً للشرف المصري ، رافعاً رأسه أن يطأه غيره . وأن نخذل من يخذل الشرف المصري باستهانته . ويتهاون في المصلحة العامة حبًّا لذاته أو إرضاء لغيره . فإن الدستور لا يخلق للأمة نظاماً ديموقراطيًّا من العدم . ولا يهبها قدرة على مراقبة حكومتها . ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها . الدستور لا يخلق في نفوس الأفراد والموظفين صفات الحرية والاستقلال ولكن الدستور يحمي كل الصفات وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً . الدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات . ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً . إذا صحّ ذلك كان الدستور المكتوب هو صورة الدستور الطبيعي الذي يجري نظامه في رءوس الأمة وأعصابها وينظم علاقاتها مع الحكومة قبيل الدستور المكتوب . ذلك بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة فكما تكون الأمة تكون حكومتها .

---

(١) نشر بالعدد ٤٥١ من الجريدة في ٣٠ من شهر اغسطس سنة ١٩٠٨ بعنوان «علينا وعلى الوزارة»

علينا إذن أن نفهم بأنه إذا أعوزنا الدستور المكتوب لا يعوزنا العمل على قواعد الدستور . وإذا نقصنا أن يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم في نظاراتهم فلا بعدم أن نسألهم على صفحات جرائدنا . وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك نسعى ان تكون الوزارة رهينة ثقة الرأي العام بها . ويكفي في ذلك أن يحترم وزراؤنا أمتهم ويطأطئون رؤوسهم أمام إرادتها . إنا إذا سرنا على هذا النحو من العمل اختصرنا الطريق الى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون .

علينا أن نقنع الحكومة الشخصية بفساد نظريتها التي تكرّرها بلسان التقارير السنوية وتعيدها كل يوم بأعمالها الاستبدادية التي تقع تحت أنظارنا صباح مساء . تكررها بأن تسقط الوزارة بمحض إرادتها كما يقولون بذلك في الخريف القادم بأن ترفض مطالب الأمة بمحض إرادتها كما كان ذلك في الماضي . تكرّرها وتعيدها علينا حتى بعد إعلان الدستور العثماني . وما نظريتها إلاّ أنها هي الحكومة اللازمة لمثل هذه الأمة . علينا أن نحارب هذه الفكرة المسمومة ونلزم الحكومة باتباع إرادة الرأي العام . وإنه لا بد لها من إرضائه متى وجدت فيه الصلابة الكافية لكسر عنادها . إن الانكليز لا يرون من مصلحتهم — مهما كانت نيتهم من البقاء في مصر — أن تكون أعمالهم مخالفة دائماً لإرادة الرأي العام وإنهم ككل حكومة متمدنة لا يجدون محيصاً من إرضاء الأمة متى جدّت في طلبها . فعلينا أن يكون الرأي العام عندنا واقفاً للحوادث بالمرصاد يصدر عليها حكمه ولا يتوانى ولا يتواكل فانه إن لم تكن إرادته تحترم بالأمس فإنها لا بد أن تحترم اليوم وغداً . وإن اعتياد الرأي العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلمية في كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد يجعله في قليل من الزمان قادراً على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية لتجري وراءه في كل ما يريد . وإن ضعف حكومتنا الذي أصبح ظاهراً للعيان على الرغم من سياسة الوفاق سيكون فألاً حسناً على قرب انقلابها من حكومة شخصية إلى حكومة دستورية . لأن حكومة الفرد لا تعي إلاّ بالقوة فكلما ذهبت قوتها قلّ رجاؤها في طول البقاء .

أما الوزارة المصرية فان تأليفها لم يكن الاّ لتخفيف مضار الحكم الشخصي ، لا لأن تكون طوع ارادة السلطة تسيرها كيف تشاء . ولقد أظهرت وزارة شريف باشا هذا المبدأ بالحس عند عرض مسئلة ترك السودان . فان السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال عرضت التخلي عن السودان . والسلطة الشرعية أو الخديو السابق رضي بترك السودان . وأما الوزارة المصرية وعلى رأسها ذلك الرجل الكبير الذي كان يحتقر كل شيء في سبيل منفعة الأمة فانها وقفت ذلك الموقف المشهور وأغضبت السلطتين معاً وفضّلت الاستقالة على أن تكون شريكة في مسئولية ترك السودان . وكان عملها هذا يجب أن تتوارثه الوزارة المصرية

حين لا يتفق رأي السلطتين مع مصلحة الأمة . ولو أن الوزارات المصرية سمت على هذا المبدأ تماماً لما أمكن أن تمكث هذه الوزارة الحالية بضعة عشر عاماً لم تهم يوماً بالاستقالة واكتفت بأنها معضدة من الوكالة البريطانية . وما كانت الوزارة ليكفيها أن تعضد من سمو الأمير ، ولا أن تعضد من المعتمد البريطاني حتى تعتبر بقاءها مشروعاً تماماً ، بل على الوزارة أن تجعل مقياس ضعفها وقوتها هو تعضيد الأمة اياها . لأن تأليفها لم يكن الاّ لتحد من نفوذ الحكومة الشخصية وتجعل هيئة الحكومة وسطاً متناسباً بين الاستبدادية الصرفة وبين الحكومة النيابية المعقولة فهي بذلك تدلى الى الأمة أكثر من اتصالها بالسلطة التي عينتها .

يقولون أن الصورة المشوّهة التي ارتسمت في أذهان الانكليز من الرأي العام المصري لا ينسب تشوهها كله الى أن الحركة الوطنية كانت في زمن ما غير مرتبة أو خاضعة حركاتها الى إحدى السلطتين ، بل من أكبر أسباب تشوّه صورة الرأي العام أن الوزارة كانت تنقلها كذلك للمحتلين اما باظهار الاستهانة بتلك الحركة إرضاءً لخواطر الانكليز ، واما بنسبتها الى غير الأمة لتعتذر بذلك عن عجز الوزارة كما حصل في مطالب الجمعية العمومية عام أول . فقد كنا نسمع وقتئذٍ أن الوزراء يكادون يقولون ان أعضاء الجمعية العمومية مدفوعون الى هذه المطالب بعامل آخر غير عامل الوطنية . ومهما يكن من بُعد ذلك عن الحقيقة فإنه يصادف دائماً هوًى في أفئدة المحتلين وتصديقاً من كتّابهم وجرائدهم . وذلك من أضرّ ما يكون على الحركة الوطنية والرأي العام . مع أنه يجب على الوزارة بمجموعها وبأفرادها الذين هم من خيرة بني مصر أن يعملوا لتقوية الحركة الوطنية لا لتخديرها وتبريد نارها .

نسوق هذا القول لهذه المناسبة الجديدة لمناسبة الاشاعة التي تتجسم كل يوم في الأندية العالية بل تكاد آثارها تتحقق على وجوه الذين وعدوا بالوزارة الجديدة . نسوق هذا الحديث لنبين أن هذا الحرج الذي وقعت فيه وزارتنا الطويلة المدة هو النتيجة الطبيعية لمبدأ الاستسلام والرضى بكل شيء حتى بهذه الاشاعة اشاعة سقوطها من غير سبب جديد إلاّ ما اقتضاه الوفاق بين عابدين وقصر الدبارة . وإننا مع احترامنا لوزرائنا غاية الاحترام لا نستطيع أن نخفي استياءنا من هذه الاشاعة التي كادت تكون رسمية وكادت تفصح على أشخاص الوزراء الجديدين . لا لأن الوزارة الحالية يجب أن تبقى الى الأبد ، ولكن لأنها بعد عملها بنية اسقاطها بقيت شاغلة لمركزها كأنها لا تعلم شيئاً .

وإذا كان من الواجب علينا أن ننصح للوزارة بالاستقالة ان كانت هذه الاشاعة صحيحة فان من الواجب علينا أن نضاعف النصيحة للوزارة الجديدة بأن تنظر من اليوم الى نتائج سياسة الاستسلام .

— ٢ —

إذا كان الدستور لا يتوقف نيله إلاّ على إحساس الأمة بالحاجة اليه فإنا الآن على قيد شبر من الدستور[1] .

بالأمس كانت الأمة المصرية متهمة بالرضى عن الحالة الحاضرة . وكان الرأي العام المصري متهماً بأنه كاذب وان حركة المصريين قاصرة على بعض الأفراد . ولكن الذي كان يستطيع أن يتخذ سكون الأمة دليلاً على صحة هذه التهم لا يستطيع اليوم أن يتخذ عملها إلاّ دليلاً على عكس قضيته وبرهاناً على أن الحكومة الشخصية في مصر قد فقدت جميع أنصارها من الأمة . وأصبحت من الضعف على ما يهوى طلاب الدستور .

فرحت الأمة المصرية بالدستور العثماني وشمل الفرح أمراءها في قصورهم وعلماءها في مكتباتهم وسراتها في ضياعهم وفلاحيها في غيطانهم . فرح به الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وما أعلم أن حركة قوبلت بالفرح الشامل بمثل ما قوبل به الدستور العثماني في البلاد المصرية . ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسر هذا الغبط إلاّ بأن الأمة المصرية مجمعة على أنها تريد لنفسها ما كسبه العثمانيون لأنفسهم . وإنها لا تصير منها للحكومة الحالية من أي طبقة من الطبقات . ألا يعتبر غبط الأمة العثمانية على الدستور احتجاجاً عامّاً من الأمة المصرية على حكومة الفرد واظهاراً للشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

أظهرت الأحزاب المصرية والجمعيات العلمية والأدبية سرورها بالرسائل البرقية تهنئة للأمة العثمانية الكبيرة . وكان من تصريحات حزب الأمة يومئذٍ في رسالته البرقية أنه يعتبر الدستور هو الدواء الوحيد لأمراض الأمم الشرقية . أليس هذا يعتبر بمثابة اظهار الألم من شكل الحكومة الحالي وتعبيراً عن الشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

سافر كثير من أعيان البلاد الى الاستانة والى سوريا يظهرون سرورهم بالدستور العثماني

---

(١) انظر بالعدد ٤٥٢ من الجريدة في ٣١ من اغسطس ١٩٠٨ بعنوان « أين نحن الآن من الدستور »

وان أقل البواعث التي حملت كل امرىء منهم على السفر الى تلك الأقطار إنما هي الثقة بالحكومة الدستورية . أليس ذلك كافياً في الدلالة على الشعور الكامل بالحاجة للدستور ؟

اقرأ أخبار الجرائد في هذا الأسبوع تجدها مستفيضة بأنباء الاحتفالات التي ستقام لمناسبة عيد جلالة السلطان على خلاف العادة . تجد أن الأمر غير قاصر على الذوات الذين تتشكل منهم لجنة الاحتفال بل يتناول تجار تحت الربع أيضاً . وليس قاصراً على مصر بل يتناول الأرياف أيضاً . أليس هذا يعد احتجاجاً صريحاً على هذه الحكومة الشخصية وبرهاناً على شعور الأمة بالحاجة الى الدستور .

أوفدت كل جريدة من الجرائد الكبرى رسولاً لها من أكبر عمالها الى الاستانة وبيروت ذلك لتنقل للناس آنا فآنا أخبار الدستور ، وان الجرائد لا تفعل ذلك إلاّ إرضاءً لقرائها المختلفين الذين هم بمجموعهم يكوّنون الرأي العام المصري . فلولا اهتمام الرأي العام المصري بأمر الدستور اهتماماً لا مثيل له لما تكلفت الجرائد أن ترسل بعثات لا مثيل لها في تاريخ الجرائد المصرية .

كل هذه الملاحظات تدل على تحقق نظريتنا التي صدّرنا بها هذا المقال . تدل على أنه إن صحّ أن الحكومة عرض من أعراض الأمة . وان الدستور يتوقف نيله دائماً على احساس الأمة بالحاجة اليه . وإذا صحّ ما أدّعيه — وهو الواقع — من أن أعمال الأمة تقدم لنا أدلة حسية على استعدادها للدستور . إذا صحّ كل ذلك وجب علينا أن نقول انا الآن من الدستور على قيد شبر أو ذراع .

دع ما يقوله لك بعض الموظفين العصبي المزاج الذين قد شملهم الملل من مقالات الجرائد وأقوال الخطباء واعتورهم اليأس من صلاح هذه الأمة . دعهم وما يقولون من أنا نخشى على بلادنا رد الفعل . دعهم فانهم من حيث لا يشعرون يقلدون المحتلين في حجتهم اليومية علينا التي مللنا سماعها نحن أيضاً تلك الحجة المنقوضة التي هي أن الأمة ليست الآن أهلاً للدستور ولن تمنحه إلاّ بعد أن تكون له أهلاً .

دع أيضاً بعض الوجهاء سياسي الصدفة الذين يخوضون في أعمالهم أو في لهوهم طول النهار وشطراً من الليل ولا يفكرون في حالة بلادهم فاذا ضمّ أحدهم مجلس طرح فيه مستقبل مصر

والمجلس النيابي والوزارة والتعليم انبرى يقول رأياً لم يردّده على ذهنه . فاذا رأى مجالسيه يقولون بالدستور عنَّ عليه أن يقرهم على ما يقولون وتأفف وتألم وتذكر حادثة من الحوادث اليومية التي جرت له أو لجيرانه بعضهم مع بعض ، أو مع أحد المأمورين في الحكومة . حادثة يأخذ منها أن المصري لا ينصر أخاه بالحق بل هو يسعى في الحط من كرامته والتهوين من أمره والايقاع به . ويستنتج من هذه الحادثة الفردية أننا غير أهل للدستور . يقول هذا القول ويسترسل في مقدماته الطويلة المملة إلى نتيجته السوأى وكلامه لم يتخط حلقومه ولم يصل الى مصدر من قلبه . وليس بينه وبين عقله أدنى نسب . بل هو يقول ويغضب ويحقد لا يعبر عن ضميره تماماً ولكن ليقال انه قال .

دع هؤلاء الذين يظنون أن ما يقولونه عن حال استعداد أمتهم هو كلام طائح رائح . ولا يظنون انهم بهذا التساهل والجري بالهذيان في مقام الجد والحرص على النكتة انما يطعنون الأمة بطعنات قاسية وأنهم عليها أشد وطأة من أعدائها .

دع هؤلاء وما يقولون وانتظر الى الأمثلة الحسية التي تخرج أمام الأعين من جوف الأمة وتدلك على انها نتيجة صادقة لما اختمر في فؤادها من حب الحرية قد نفهم الذي يقول بطلبات متواضعة لو كانت أجيبت من السنة الماضية أي من يوم طلب الجمعية العمومية اياها لكان يجب الآن أن ينتقل منها الى الدستور التام . ولكننا لا يمكننا أن نفهم حجة الذين يقولون بأن الأمة غير أهل الآن الى الدستور . لأن كل عبد أهلٌ للعتق دائماً ، وكل أمة لها نظام اجتماعي أهلٌ دائماً للاستقلال .

— ٣ —

أمام الأمثلة الحسية التي تقدّمها الأمة المصرية كل يوم على حبها للدستور[١] وطلبها إياه واستبشارها بقرب نيله أظن أنه لم يبق للسلطتين علينا حجة في عدم أهليتنا للحكم النيابي إلاّ تلك الفكرة القديمة الخدّاعة التي لا نسمعها اليوم لأول مرة بل هي من أسماعنا عادية كلفظتي التصديق والنفي نعم ولا . تلك هي أقوالهم : —

إن طالبي الدستور المصري لا يمثلون الرأي العام في البلاد المصرية — أو أن الأمة لا تقدّر إلاّ الحكم الشخصي — أو أن طبقة أصحاب المصالح في مصر لا يريدون التوسع في الحكم الذاتي — كلمات ألفاظها مختلفة ومعناها واحد هو أن مصر غير أهل للدستور ! !

إذا كانت السلطتان ليس لديهما إلاّ هذه الحجة فيمكننا من الآن أن نبشر المصريين بقرب خلاصهم من حكومة الاستبداد إلى حكومة الدستور لأن هذه الحجة كانت بالأمس منقوضة بالقضايا العلمية ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضاً .

كان من سموّ أميرنا حفظه الله أن صرّح تصريحين أحدهما في زمن سياسة الخلاف . والثاني حين ظهور طلائع سياسة الوفاق . أولهما : أن سموه يرى الحكومة الشخصية حملاً ثقيلاً على كتفيه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيها المعنوي الذي أوله بالضرورة أن تكون دستورية . وأما الثاني : الذي نقله المستر ديسي فمعناه أن سموه يرى الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية . ولقد كذبت المعية هذا الحديث الأخير تكذيباً غير صريح إلاّ أن هذا التكذيب كان من شأنه أن يثبت الحديث الأول في الأذهان ويجعل المصريين جميعاً يقتنعون بأن من مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة خديوية مقيدة بإرادة الأمة . كل ذلك كان . ولكن تصريف الأعمال الحكومية في العام المنصرم ورفض الحكومة لطلبات الجمعية العمومية مدة سياسة الوفاق وبعض الحوادث الأخرى كحادثة العلماء في عابدين . كل ذلك كان من شأنه أن يجعل المفكرين منا يرجون أن تطمئن قلوبهم للاعتقاد بأن سموّ عباس الثاني يخالف رأي الانكليز ويرى ما يراه المصريون من أنهم أهل للحكومة النيابية : أو بعبارة أصرح من ذلك أن سموّه يعطينا الدستور ذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال .

---

(١) نشر بالعدد ٤٥٣ من الجريدة في ١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الحركة الدستورية في مصر »

لا يفوت القارىء في هذا المقام أن يتذكر أنه لما اشتد طلب الأمة للدستور في أواخر الشتاء الماضي سأل بعض أحرار الانكليز — الذين تلقوا سياسة الوفاق بالبشر — عما إذا كان سمو الخديوي يستطيع أن يعطي قومه الدستور فأجابه وزير الخارجية بأنه لا بدّ لذلك من رضى الحكومة الانكليزية . وكأن السائل أراد بهذا السؤال أن يكشف الغطاء عن حقيقة الحال فيما يتعلق بمنح الدستور للأمة المصرية . ولكن مهما يكن من تأثير هذا السؤال — الذي لم يكن له محل — في نفوس الوطنيين المصريين فانه يجب علينا أن نقول بصراحة أن الاحتلال الانكليزي لم يكسب علينا حقًّا من الحقوق بل هو احتلال فعلي صرف ليس له صوت قانوني فيما يتعلق بالسيادة الداخلية للبلد . تلك السيادة التي هي طبعاً للأمة ولكنها الآن في يد سموّ الأمير سيتنازل عنها لها قريباً أو بعيداً :على اننا نحن المصريين مقتنعون تمام الاقتناع بأن سموّ أميرنا أبقاه الله بعد زيارته الاستانة وإعجابه بأعمال حزب الاتحاد والتقدم ومشاركته أصدقاءه العثمانيين ، بل الأمة العثمانية في أفراحها الدستورية سيعود الينا بالسلامة مرتاحاً تمام الارتياح لتحقيق مبادئه الحرة وتصديق رجاء المصريين فيه فيمنح أمته الدستور خصوصاً متى قابله كبارنا وصغارنا فرحين مستبشرين بمقدمه يطلبون من سموّه أن يهبهم حريتهم لأنه ليس أقل كرماً من غيره من الملوك والأمراء الذين عانوا الصعاب في ابلاغ أمتهم سعادتها القومية وانه بذلك جدير

إذا كانت القوة الفعلية قوة الاحتلال يجب أن تلزمنا بأن يكون لها صوت في كسبنا للدستور — خلافاً لطبيعة الاحتلال الفعلي — فإنه يجب علينا أن نبين لها أنها مخطئة في الحكم على استعدادنا كما أخطأ الساسة الانكليز جميعاً في الحكم على استعداد تركيا للحكومة النيابية .

قال المستر غلادستون : « إن دستور مدحت باشا من أوقح الخدعات التي حاول الأتراك أن يخدعوا أوربا بها »

وكان اللورد سالسبوري ينظر الى ذلك الدستور بنظر الاحتقار والاستهانة .

معنى ذلك كله أن ساسة الانكليز كانوا يرون بفطرستهم الانكليزية المشهورة أن الشرقي لا يقدّر الاّ الحكم الشخصي ولا يفهم من معاني الحكومة الاّ شكل حكومة الاستبداد . وان قيام مدحت باشا وأنصاره بالحصول على الدستور لعبة سياسية وان نفيه لعبة سياسية وأن أعمال حزب تركيا الفتاة أعمال تقليدية . وآمال فتيانية كما قالت الدايلي تلغراف في الأسبوع الماضي :

« وإذا أنعمنا النظر في التقديرات السالفة التي كانوا يؤكدون تحققها رأينا أنهم

« كانوا يشيرون إلى حركة تركيا الفتاة بعبارات عرضية دون أن يحسب لها أحد حساباً »
« كبيراً . ولم يكن الكتّاب ليروا أمامهم إلاّ بعض الأفراد المنفيين في باريز وجنيف فلم »
« يعتدّوا بهم وأنكروا مقدرتهم وكفاءتهم وسخروا من سيرهم فكانوا كلما ذكروا مدحت »
« باشا وطلبوا إعادة الدستور قيل بأنهم أفراد متفرنجون لا يمثلون الرأي العام في البلاد »
« العثمانية .... ولقد وجدنا أن رجال تركيا الفتاة لا يجاريهم في حزمهم أحد . وها نحن »
« أولاء قد عرفنا الآن بالحس والفعل أنهم كانوا يقومون بعمل خطير هائل كالذي أتاه »
« رجالنا السالفون » .

ولم يغب عن ذهن القارىء أن هذه الجريدة الكبرى التي ننقل عنها هذه العبارات هي بعينها الديلي تلغراف التي نشرت في الشهر الماضي مقالة ضافية طير البرق نبأها إلينا ثم ترجمتها الجرائد العربية وكان من أهم مايفهم منها أن الحركة الوطنية قائمة بجماعة لا يمثلون الرأي العام، فلسنا بعدذلك نستبعد على عدالة الديلي تلغراف أن تغير حكمها على الشرقيين وأن تتبين أن الانكليزي وهو لا يعرف لغتهم ولا يخالط عقلاءهم ولا يرى منهم إلاّ أرباب الحاجات اليه وعبّاد الرتب والمظاهر — لا يستطيع أن يحكم على مقدرة المصريين وأهليتهم إلاّ حكماً ملؤه الخطأ في المقدمات والنتائج . وإن المستر غلادستون لم يكن في نظره للأمة العثمانية بأكثر بعداً عن الصواب من اللورد كرومر واللورد ملنر في حكمهما على الأمة المصرية. وما كان اللورد سالسبوري أكثر مجازفة في تقديره لحركة الدستور العثماني من السير إلدن غورست والسير إدوارد جراي في تقدير الحركة الوطنية المصرية واستحقاق مصر للدستور .

على ذلك نطمع من الجرائد الانكليزية والرأي العام الانكليزي أن تقول كما قالت مجلة المجلات الانكليزية (وهي إحدى جرائدهم المحترمة) !

« وها نحن نرى من الآن نتيجة ذلك الانقلاب في شكل تنبه الحركة الوطنية في »
« مصر تنبهاً شديداً فاذا كان السلطان قد سلم بالدستور للسلطنة العثمانية فبأي عين يصر »
« الانكليز على حرماننا من الدستور ؟ وإن مصر لا كثر تجانساً من تركيا فيكون تجربة »
« إنشاء مجلس نيابي في القاهرة أسلم عاقبة جدًّا من تجربة المجلس النيابي في الاستانة » .

بعد هذا لا يشك أحد في أن مركز السلطتين أمام مطالب الأمة أصبح واضحاً تمام الوضوح فان السلطة الشرعية قد وعدت وهي مطالبة بوعدها والسلطة الفعلية — مع كوننا ننكر حقها في أن تأبى علينا الدستور — فإننا ننصح لها بأن لا توجد في سبيله عقبات جديدة فإن الرأي العام مُصِر عليه ولا بدّ للحكومة من ارضاء الرأي العام .

— ٤ —

مجلس النظار هو نظام الغرض منه تقييد السلطة المطلقة وتقليل أضرارها على الأمة[1] .

النظار يختارون من قبل السلطة كما ترى اليوم إلاّ أنهم مع ذلك جمع من أبناء الأمة مناصبهم غير وراثية بل تقليدية صرفة ، ومن شأنهم أن يغاروا على مصلحة الأمة كبقية أبنائها الآخرين . فوجودهم ضمانة لا يستهان بها إذا وضعوا نصب أعينهم مصالح الأمة لأنهم يعتبرون من بعض الوجوه نواباً عنها ومحاسبين على أعمالهم العمومية أمام الرأي العام .

مجلس النظار جزء من الحكومة ولكنه من الحكومة المطلقة هو الممثل لسلطة الأمة وان كان تمثيله لتلك السلطة ضعيفاً جدًّا إلاّ أن النظار إذا رشدوا استخدموا هذا المركز الوقتي للقيام للأمة بما يقوم به المجلس النيابي في كثير من الأمور . نرجع بالقارىء في هذا المعنى الى المرحوم شريف باشا الذي لا تزال مصر تألم فقده كلما ذكر ذاكر مسألة السودان : أرادت السلطة الفعلية ترك السودان . ورضيت السلطة الشرعية بترك السودان ولكن شريف لم يرض بترك السودان . بل رضي بترك الوزارة . رجل كل الرجل . لم يكن له نصير من السلطة الشرعية ولا من السلطة الفعلية . لم يكن له نصير من الأمة المنصرفة عن شؤونها العامة وقتئذٍ ولكنه اتخذ من قلبه قوة ، ومن اخلاصه معضداً ، ومن الحق سلاحاً ، فأخذ يناضل وحده عن مصلحة الأمة . فإن لم ينجح في نضاله فاعدم النجاح بضار له شيئاً ، بل رفع مقامه فوق المقامات . ونقش اسمه وذكراه في قلوبنا يتمثل لنا كتاباً نقرأه كلما أعوزنا الوزير المقدام ، أو كلما افتقدنا من يضحي مركزاً لا يساوي شيئاً لكسب مصلحة هي كل شيء ، هي مصلحة الأمة

قلنا قبل اليوم أن الوزارة الفهمية قد جرت على خطة مخصوصة من بضعة عشر عاماً ربما كانت لمصلحة البلد . ولكنها خطة جامدة وقفت فلم تلن أمام تغير الأحوال ، ولم تتقدم مع تقدم أطماع الأمة في طريق الاستقلال . وان جاذبيتنا للوزارة المستقيلة ليس من شأنها ان تمنعنا من القول بأن الرأي العام المصري قد ملّ منها الوقوف عند خطة ثابتة ، وانتظر من الزمان وزارة أخرى لم تكن قد ارتبطت بهذه الخطة فيصعب عليها تغييرها بعد مصاحبتها زمناً ما .

كثرة انتقاد الرأي العام في هذه السنين الأخيرة على الوزراء أنهم لا يعملون شيئاً مع مستشاريهم . ولكن كيف يعملون — أيراد من أحدهم أن يصبح فيقول لمستشاره من غير سبب جديد كنت بالأمس أتركك تتصرف واليوم هذا لي وهذا لك ؟ لك أن تشير ولي أن أعمل ما اختار ؟ ألا ان مثل هذا القول من ناظر ترك مستشاره يعمل بيده عقداً من السنين لا يكون

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من الجريدة في ١٢ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسئولية الوزارة »

بل تكون الاستقالة أسهل منه كثيراً ، وما أسهل الاستقالة على رجل يقصد الخدمة الحقيقية

كنا نحب تغيير الوزارة لا تغيير أشخاص بأشخاص ولكن لتغيير سياسة بسياسة . فهل لنا أن نؤمل سياسة جديدة في هذه الوزارة الجديدة ؟ وهل لنا أن نظن صحة ما شاع في الصيف الماضي من ترتيب وزارة مسؤولة ؟ وهل للرأي العام المصري أن يغتبط بوزارة حقيقية يقدم الرجل منها استقالته بين يدي كل عمل يعمل في نظارته أو في سياسة البلد على غير ما يختار ؟

لا نجد من الاشاعات عن الوزارة الجديدة ما يشجعنا على القول بأن الوزارة الجديدة هي الوزارة المسؤولة المنتظرة ، ولا نجد من أعمال السير إلدن غورست وأقواله ما يبشر بأن الانكليز يريدون أن يعطوا الوزارة المصرية حرية العمل حقيقة. فإذا كان نظام الحكومة الأوتوقراطي هو هو والسلطة الشرعية هي هي والسر إلدن غورست ليس أدخل في باب الليبراليزم من اللورد كرومر وأشخاص الوزراء الجدد يكادون يكونون هم الوزراء الأولين. حق علينا أن نقول وزارة سقطت ثم أعيدت

يتساءل الناس ما فكرة هذا التغيير إذا كانت روح الخطة الأولى ستلبس جسم الوزارة الجديدة من يوم تنصيبها ؟ نقول ان الوزارة القديمة دخلت العمل في زمن سياسة الخلاف بين السلطتين . واستغرقت مدة الخلاف كل زمنها الأول تقريباً إلا شذوذاً من الاتفاق كانت تسببه حوادث وقتية يذهب الاتفاق بذهابها . فلما جاءت سياسة الوفاق مع مجيء السير إلدن غورست أصبح في مركز الوزارة شيء من الحرج، لا بالنسبة لجوهر الأعمال الوزارية، ولكن بالنسبة لشكلها . ولقد نعلم أن بعض المسائل كان يتفق عليها بين عابدين وقصر الدبارة ولا تعلم الوزارة بذلك إلا متى أريد أن يكسب المتفق عليه الصيغة الرسمية . كان هذا التصرف وأمثاله من شأنه أن يجعل مركز الوزارة في بعض الأحيان غير ثابت . ولقد نعلم أيضاً من مصادر تكاد تكون حجة أن صاحب العطوفة مصطفى فهمي باشا هم بالاستقالة قبل الآن فطلب اليه أن يؤجل ذلك حتى لا يفهم من استقالته تغيير في مجرى السياسة .

نضيف الى هذا الاعتبار أن صحته تستدعي العناية والراحة وأنه يرى من الواجب عليه التخلي عن الأعمال لهذا الغرض أيضاً. وان أمر استقالته كان موكولاً له في أي وقت يرى ذلك ضرورياً لصحته . كل هذه الظروف من شأنها أن تفهمنا أن تغيير الوزارة إذا كان دليلاً على تغيير خطتها فليس هذا التغيير متناولاً الخطة التي جرت عليها الوزارة القديمة ، بل هو قاصر على جعل الوزارة الجديدة متوافقة الشكل مع سياسة الوفاق . وأن سياسة الوفاق وسياسة الخلاف كليهما لا ترميان إلا لغرض واحد هو تحصين مركز انكلترا في مصر ولا تتبع إلا خطة واحدة للوصول الى هذا الغرض ، وهي الخطة القديمة ، غير انا مع كل ما ذكرنا لا نقطع الأمل من هذه الوزارة الجديدة ونستقبلها بالرضى ونرجو لها التوفيق .

— ٥ —

يستحيل أن توجد وزارة مسئولة مسئولية حقيقية في حكومة شخصية محتلة احتلالاً عسكريًّا واداريًّا كحكومتنا[1] . هذا إذا كنا نعني بالمسئولية حرية العمل لمصلحة البلاد حرية لا يقيدها مقيد الاّ الحدود المرسومة بالقوانين وإرادة الأمة .

فإذا قلنا بوزارة مصرية مسئولة كان معناه وارداً على أشخاص الوزراء لا على نظام الوزارة . وكان غرضنا من تلك الأمنية انتقاء أشخاص للوزارة يأخذون كل حقوقهم القانونية ولا يمكنون أحداً من العبث بها أيًّا كان، وزراء مستقلون استقلالاً ذاتيًّا . وهيهات أن يخلق النظام في نفس الوزير استقلالاً لم يكن له من قبل .

نظام وزارة شريف باشا لم يتغير الى الآن ، بل هو بعينه نظام الوزارة المصرية الى اليوم ولم يزد عليه إلاّ وجود مستشارين بجانب النظار ليس لهم في القانون أدنى حق من حقوق العمل، وحقهم فيه لا يتجاوز ما يفهم من أسمائهم فاذا كان نظام الوزارتين واحداً فكيف كان شريف باشا غير محتاج لتعضيد من قبل أية سلطة ، بل كان مستقلاً استقلالاً ذاتيًّا كأنه رئيس وزارة فرنساوية . وكان قانون الوزارة هو قانون الوزارة ، والسلطة هي السلطة ، والاحتلال هو الاحتلال ، والأمة هي الأمة، بل كانت الأمة يومئذٍ أقل منها اهتماماً بالشؤون السياسية، وأكثر بعداً مما هي اليوم عن التشبث بكسب حقوقها الطبيعية .

نحن لا نريد من الوزارة إلاّ أن تكون كوزارة شريف فقط ، لا أن تكون كوزارة اسكويث .

تريد الأمة من الوزارة الجديدة أن تجعل استقلالها أمام السلطة أكبر رائد لها ومصلحة الأمة أعظم أمانة في يدها ائتمنت عليها . ومثل وزرائنا الأمناء من يقدر حياة أمة بأسرها وكل اليهم التصرف في أمرها، فإما الى السعادة ، وإما الى الشقاء .

---

(١) نشر بالعدد ٥١٣ من الجريدة في ١٤ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « حوالي الوزارة »

هذا هو الفكر العام في البلد فيما يتعلق بمسئولية الوزارة ، لذلك شاع في المجالس أمس حوالي تعيين الوزارة الجديدة إشاعات شتى : شاع أن الوزراء سيكونون أحراراً في العمل حسب نصوص القانون ، ولا يكون المستشارون الا مستشارين . ولا شك في أن تحقيق هذه الاشاعة لا يتعلق بشيء آخر إلا بمقدار نصيب كل وزير من الاستقلال الذاتي والكرامة الشخصية وحب القيام بالخدمة العمومية على ما يرى هو ، لا على ما يرى غيره . فان قام وزراؤنا بتحقيق هذه الأشاعة حققوا فيهم آمال أمتهم . وإنا تلقاء ذلك لا نظهر رأينا في أشخاصهم ولا في صفاتهم ولا فيما نتنبأ من انطباق سياستهم على مصلحة البلد أو عدم انطباقها . بل نترك الخوض في كل ذلك للمستقبل فانه هو الكفيل الوحيد ببيان الخفايا .

شاع أيضاً أن سعادة رئيس النظار سيحضر جلسات مجلس شورى القوانين وربما يحضر أيضاً الناظر الذي من عنده يقدم المشروع الجاري البحث فيه في المجلس .

وشاع أيضاً أن الوزارة ربما سحبت مشروع مجالس المديريات من مجلس الشورى حتى تزيد على اختصاصه زيادة تذكر .

وشاع أيضاً أن الوزارة الجديدة ستسعى في إعطاء مجلس شورى القوانين بعض الحقوق ولكن لم يشع إلى الآن أن الوزارة (ستمنحنا) مجلساً نيابيًّا تام السلطة . و .. و . الخ . الخ .

تلك إشاعات لا نعرف مصدرها الثابت الموثوق بها ، فان كان مصدرها رجال الوزارة فانا نرحب ببرنامجهم الإصلاحي ونقول لهم من اليوم إن هذا العمل حسن ولكنه ليس من شأنه أن يلطف حدَّة الأمة في طلب الاشتراك مع الحكومة اشتراكاً حقيقيًّا في جميع الأعمال الداخلية . ولا يعرف الذين يطالبون بهذا الحق والذين يرون في المطالبة به بعد تصريح السلطتين أكبر الأدلة على أن للامة المصرية شخصية سياسية ثابتة لا يصرف هؤلاء ولا هؤلاء عن العمل لتحقيق سلطة الأمة . بل هو يشجعهم جميعاً على أن يرجوا من وزارتنا المصرية الصرفة مساعدتهم على نيل ما يبتغون .

— ٦ —

اختلفت الآراء في هذه الوزارة الجديدة والناس لا يزالون مختلفين إلاّ أن هذا الخلاف أوسع من أن يرجى فيه تقريب أحد الطرفين من الآخر .

تفاءل بعض الكتّاب بها وعدّها فاتحة سير جديد للحكومة لمصلحة الأمة يناقض الماضي الذي لم يكن لمصلحتها ، قال إن الوزراء سيكونون عاملين في نظاراتهم بالذات فان سموّ الأمير الذي اختارهم . وأن سموه قد حكم لأشخاصهم بالمقدرة ولمجموعهم بالنجاح في الخدمة وحكمه أسمى من أن يعارض بحكم واحد من خلق الله . بل يجب أن نطأطىء الرؤوس أمام فكرته . وبالجملة فان هذا الفريق يريد أن يقول إن سياسة هذا العام ليست هي سياسة عام أول ، وأن هذه الوزارة الجديدة قد عكست دورة الفلك فانتظروا منها ما لم تكونوا به تحلمون .

أما الفريق الآخر فقد تطيّر بها وعدّ الظروف السياسية التي تقدمتها واقترنت بها ظروفاً سيئة تجعلنا نشيع الحرية في نعشها . واتخذها دليلاً على أن الحال قد تغيرت إلى شر عديم الاسم والمثال .

وعندنا أن الفريق الأول يغلو في أن الوزارة شكلت بمحض إرادة السلطة الشرعية ، وفي أنها ستكون قادرة على أن تفي للأمة بمطالبها من النجاح . ويغلو الفريق الثاني في تقدير سياسة الوفاق ويعطيها من صفات الشرّ أكثر مما تستحق .

إن البحث في تقدير الحكومة الجديدة أو الوزارة الجديدة هو بحث ذو طرفين . طرف مالٍ هو شكل سياسة السلطتين ، وطرف أدنى منه وهو تصرف الوزارة في الجزئيات اليومية وحرية الوزراء في العمل في نظاراتهم .

حكومتنا حكومة أوتوقراطية مستأثرة بالسلطة دوننا ، متجافية عن السكون الى مطالبنا من الرقي السياسي ، معرضة عن آرائنا في حكم بلادنا ، فهي بذلك مثل كل حكومة أوتوقراطية

(١) نشر بالعدد ٥٠٨ من الجريدة في ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الوزارة الجديدة »

انما تلحظ فيها مصلحة الحكام لا مصلحة المحكومين . هذه السلطة الأوتوقراطية قد زاد عليها القدر سلطة فعلية هي سلطة الاحتلال الانكليزي جاءت لمصلحة الانكليز ، لا لمصلحة المصريين، ودامت الى الآن باسم مصلحة الأجانب ، وباسم اصلاح المصريين ، ولكن الماضي يعلمنا أن الانكليز يخدمون أنفسهم في مصر، لا أنهم يخدمون مصر كما يقولون .

من شأن هاتين السلطتين أن تختلفا لأن كلتيهما تبغي أن تكون صاحبة الأمر دون الأخرى على هذه الأمة التي لا تنازعهما حقها الطبيعي ، ولا تحاسب كلتيهما على ما في يدها من مصالحها الحيوية . كان ذلك الخلاف وكان من شأنه أن يلقي عقبات لا يستهان بها في مجرى الأعمال اليومية . غير أنه لم يكن كله شرًّا ، بل كان فيه جهة خير أو جهة منفعة وهي قعود كلتا السلطتين الأخرى بالمرصاد فكان لنا من كل واحدة منهما على الأخرى رقيب عتيد . لم نكن سعداء بسياسة الخلاف مع هذا التوازن الذي أوجده حب كلتيهما للاستئثار بالسلطة لا للعقبات التي كان يلقيها ذلك الخلاف في سبيل تقدمنا فقط . بل الأمر أعلى من ذلك بكثير . هو أننا نحن الأمة كنَّا غرضاً مغلوبين على أمرنا لا نستطيع أن نؤلف كلاًّ واحداً ينادي بصوت واحد ، ألا انه لا سلطة إلاَّ للأمة ، وانها يجب أن تكون مرجع الأمر فيما يتعلق بشؤونها الداخلية . لأن السلطتين كانتا تقسمان الناس بما لها من الحول والطول والتشريف والتوظيف، فلا بدع ان قلنا أننا في سياسة الخلاف لم نكسب تضامناً قوميًّا كاملاً ، ولم نجن من ورائها إلاَّ فقراً في الرجال وسعةً في المال ربما ذهبت بها أيضاً هذه الضائقة الحالية ، ذهبت سياسة الخلاف بين السلطتين الشخصيتين ، وجاءت سياسة الوفاق بين السلطتين الشخصيتين أيضاً .

صرَّحت السلطتان جميعاً بأنه لا مطمع لنا في الحكم الدستوري الآن ، فقالت السلطة الشرعية إنه رهن إشارة السلطة الفعلية . وقالت هذه أن الحكم الدستوري في يدنا — ولكنا لا نعطيه — كأن هذا الحكم عطية أو مكافأة نعطاها، لا حق نتقاضاه .

فماذا يكون لب هذا الوفاق الجديد ؟ إن كان هذا الوفاق يدور على مصلحة الأمة فما مصلحتها إلاَّ النهوض بها الى النجاح . ولن يكون ذلك ما دامت الحكومة لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين — أعني ما دامت الحكومة أتوقراطية ذات سلطة واحدة أو سلطتين اثنتين . فأما وقد رفضنا السلوك بنا في طريق الدستور الذي ينقي أخلاقنا من الضعف ،

ويخلص منافعنا من العبث بها ، فإنا يستحيل علينا أن نفهم لسياسة الوفاق معنىً إلاّ مصلحة الحكومة أو مصلحة السلطتين . شريكان في عبد اختلفا أو اتفقا فليس اتفاقهما بمعتق ذلك العبد ، ولا اختلافهما بموقع له في العودة بأكثر مما يكون في زمن الوفاق .

على هذا يمكن أن نصرّح تصريحاً بأن سياسة الوفاق ليست بأقل ضرراً من سياسة الخلاف ، إن لم تكن تفوقها في الضغط على حرية الأمة ، وتشتيت كلمتها ، وإبعادها عن نيل الدستور الذي هو السعادة كل السعادة . إن من ينظر لهذا الطرف العالي من السياسة المصرية بهذا النظر الذي نقرره تهون على نفسه كل التصرفات الجزئية ، ويرى معها أنه لا شيء أحق باهتمام الأمة من أمر واحد . هو تقييد السلطتين ، هو اشتراكنا مع الحكومة اشتراكاً فعليًّا بالقانون ، هو الدستور . وزارة ذهبت ووزارة جاءت . ذلك لا يغيّر مجرى سياسة البلد ، ولا يقرّب الامة من النجاح المتوقف على الدستور قبل كل شيء . فأما كون سموّ الخديو لم يلاق صعوبة ما في تأليف الوزارة الجديدة وان أمر الاختيار فيها كان لمحض إرادته ، فذلك أمرٌ لم تبعد عنه المبالغة . لأن حكومة إنكلترا متفقة من زمان مع سموّ الأمير على أن يكون انتخاب رئيس الوزارة بتصديقها . هذا مقرر لا جدال فيه . ولقد نسمع همساً أن لا نكلترا أو لوزارة الخارجية الانكليزية يداً في أمر بعض الوزراء الآخرين . ولئن صحّ هذا الخبر أو لم يصح فإنه من طبيعة سياسة الوفاق العملي ، ومهما يكن من حرية السلطة الشرعية في انتخاب الوزراء فذلك ليس معناه أن الحكومة الأوتوقراطية قد تغيّر شكلها بعض الشيء ، أو قربت خطوة واحدة من الصورة المعقولة للحكومات ، وهي الحكومة النيابية . فما هو الذي يبعث في الأمة الرجاء ما دام الوزراء غير مسئولين أمامها وإنهم يعتبرون أنفسهم هم أيضاً أجنحة السلطة وسواعدها العاملين على بقاء النظام الأوتوقراطي ما أرادت السلطة بقاءه .

بقيت لي كلمة على السياسة الدنيا أو حرية الوزراء في أعمالهم .

النظام المعمول به في حكومتنا الشخصية هو أن الوزراء أحرار في عملهم مارضيت عنهم السلطة ، فهي سياسة الخلاف كانت الوزارة المصرية معضدة مرة بالسلطة الشرعية ، ومرة بالسلطة الفعلية . أيهما يكون لها الغلب على الأخرى تكون الوزارة في قبضة يدها . كانت وزارة رياض باشا معضدة بالسلطة الشرعية ، فلما قلت ثقتها بها استقالت ، وكانت

وزارة مصطفى فهمي باسما معضدة بالسلطة الفعلية . فلما تغيرت سياستها وفضل الرئيس الراحة استقالت . والظاهر أن هذه الوزارة الجديدة معضدة بسياسة الوفاق ، أي بالسلطتين معاً ما دامتا متفقتين ، فإن اختلفتا فالله وحده هو الذي يعلم إلى أية الناحيتين تنحاز الوزارة

أما حرية الوزراء في أعمالهم فذلك أمرٌ شخصي صرف يتعلق بكرامة كل منهم وتقديره لمعنى المنصب الذي وضع فيه ، ونيته من قبوله . فان كان الوزير يقصد بمنصبه فائدة شخصية ، أو مجداً باطلاً ، فانه سيحصل على ما قصد ، ويستحيل عليه أن يأتي لبلده بخدمة حقيقية . وإن كان الوزير يقبل الوزارة ليحتال بهذا المنصب على نشر مبادئه وتقديم أمته بالعمل لها في الدائرة التي يعمل فيها ، ومتى رأى أن العمل مستحيل أو رأى أن مستشاره يتسلط عليه بأكثر مما هو منصوص في القانون استقال من الوزارة فذلك الوزير هو الرجل السياسي والخادم الأمين .

إن رجال هذه الوزارة الجديدة هم من خيرة رجالنا المتعلمين . وهم على ذلك من صميم الأمة ومن أحشائها . ولقد وجد لكثير منهم ظروف جرّبوا فيها فعرف عنهم الاستقلال في الرأي . لذلك لا يجازف الذي يظن بأن كل واحد منهم صحيح التقدير لمعنى منصبه . ومن صحّ تقديره لمنصبه كان حرًّا في عمله . وان حرية الوزراء في عملهم تقوي بعض الشيء قلب العنصر الوطني ، وتخلص الشرف المصري من كثير من المسبات التي تلحقه بعملنا ، ولكنها لا تؤثر مباشرة في مركز السياسة العالية الاّ بواسطة الأمة .

على هذه الاعتبارات المتقدمة اعتبارات نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ونتائج حرية الوزراء أو تقييدهم بالمستشارين . على كل هذه الاعتبارات التي يجب علينا أن نبني عليها الحكم على الوزارة الجديدة . نقول أن التطير بها غلوٌّ في تقدير حالتنا السياسية ، وان التفاؤل بها تفاؤلاً مطلقاً غلوٌّ أيضاً في الاعتماد على وزارة في حكومة شخصية لا سند لها في تعضيد مصالح الأمة إلاّ ذمم أشخاصها وصوت الرأي العام الذي تصم حكومتنا أذنها عنه كلما نادى بالحق . وبين هذين أمرٌ وسط هو أن نتطير بسياسة الوفاق لذاتها ، لا لظرف تأليف الوزارة ، وان نقف أمام هذه الوزارة ساكتين حتى يبين عملها ، ولكننا نطلب من رجالها أن يثبتوا حريتهم في العمل كما نطالب الى الله أن يوفقهم لخير أمتهم الذي يقدرون عليه .

— ٧ —

الوزارة في الحكومة المطلقة هي تقييد من بعض الوجوه لسلطة الملك أو الأمير، هي قيد يحد من أطماعه ويخفف بعض الشيء ويلات الحكم المطلق على الرعية. هي رابطة خير تقرّب مسافة الخلف بين الحاكم والمحكومين، هي لسان الحاكم تبين للأمة مقاصده وحسن رغباته في اصلاحها. وهي من الجهة الأخرى مستودع صدى الرأي العام. فاذا كان الوزراء على حظ من الاستقلال الذاتي مقدرين مسئوليتهم قدرها كانوا دائماً أعواناً للأمة. وحماة لها من قوة الحكم المطلق، لا أعواناً للملك عليها. لأن الملك في الحكومة المطلقة هو صاحب القوة لا يحتاج في التعضيد الى الوزراء. ولكن الأمة التي لا حول لها ولا قوة في الحكومة المطلقة هي دائماً موضوع تعدي السلطة الحاكمة، محتاجة لأن يدفع عنها أبناؤها الذين تمكنهم مراكزهم — من ذلك الدفاع وهم الوزراء. يدفع الوزراء عن الأمة تلك البلايا الأخلاقية التي تجرها عليها السلطة باستعمال شهوات الناس فيما يضرّهم كالتشريف بغير استحقاق والتوظيف بغير كفاءة، وكالبلايا السياسية التي يرمي الحكم المطلق بها الأمة من الدأب على امساكها في فكرة واحدة كما يمسك الوحش على الحبس في قفص واحد. تلك الفكرة هي أن الحاكم المطلق هو منصب بأمر الله تجب طاعته على الناس طاعة عمياء، وان الأمة أو الرعية ليست إلاّ قطيعاً يرعاه فهو يعلم من أين يكون صلاحه، وهو دون غيره المرجو في كشف الضرّ عنه. تلك الفكرة فكرة اتكال الأمة في ترقيها على حاكمها المطلق هي التي أودت بأخلاق الحكم في الشعوب الشرقية دهوراً طوالاً. تلك الفكرة التي يجب أن تحارب في نفوس الافراد حتى تتحلل من قيود الاستعباد وتنشط الى الحرية الفسيحة ثم تشهد بأن لا سلطة إلاّ سلطة الأمة.

الوزارة في الحكم المطلق بقاؤها موقوف على رضى السلطة عنها، ونجاحها موقوف على رضى الأمة عنها. ان وزارة فضلت البقاء في كراسيها على النجاح في أعمالها واكتفت برضى السلطة عن رضى الأمة لا تستحق اسمها. ولكن وزارة وفقت بين رضى الفريقين وعملت لمصلحة الطرفين حتى إذا رأت أن التوفيق بين رضى الأمة وبين رضى السلطة أصبح مستحيلاً

(١) نشر بالعدد ٥٣٠ من الجريدة في ٣ من شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الدستور والوزارة »

عليها مالت الى أصلها ونزلت عن دست حكومتها وانضمت الى أمتها ، تلك هي الوزارة التي من شأنها أن تخفف ويلات الحكم المطلق وأن تأتي بالمنافع الممكنة من الحكومة المطلقة التي قلّ أن تنفع الأمة نفعاً يعتد به .

* * *

ها نحن أولاء أمام وزارة وصفناها بالوطنية والحكمة وتشعبت حوالي تنصيبها أشعة آمال الأمة ورجاء الناس من الإصلاح على يدها ، ولم يختلفوا إلاّ في كمية الرجاء وما تقدر عليه من الأعمال وما تقدر عليه منها . ولكنهم جميعاً متفقون على كفاءة أشخاصها وحسن مقاصدهم . نحن أمام وزارة على هذا الوصف وأمام قرار من مجلس شورى القوانين بطلب الدستور الحقيقي لا الدستور اللفظي الذي عندنا الآن . فما هي صانعة وزارتنا بهذا القرار ؟

ذلك ما يتساءل الناس عنه الآن . يتساءلون بينهم عما إذا كانت الوزارة سترفض هذا الطلب كما رفضته الوزارة التي قد خلت من قبل ، فتنال بذلك رضى السلطتين غير مبالية باستياء الأمة ولا عانية بقضاء حقوق الوطن على أبنائه الذين يعدون الوزراء من خيرتهم . قانعة من العمل بادارة دولاب الحكومة الذي هو يدور دائماً مهما كانت كفاءة الوزراء . أم ان الوزارة البطرسية ستنشط أمام هذا القرار وإرادة الرأي العام من عقال المجد الباطل الى أن تحقق آمال الأمة فيها فتروّض السلطتين على الانحناء أمام قوة الرأي العام ، أو على الأقل تقف موقف المصالح بين الطرفين المختلفين فتجعل السلطة تنزل عن شيء مما في يدها من حقوق الأمة وتجعل الأمة تتساهل بقبول ذلك المتنازل عنه قبولاً موقتاً أو بعبارة أخرى تسعى الوزارة في تأليف مجلس النواب باختصاصات متواضعة هي أن يكون ذا رأي تقريري نافذ في المسائل المصرية البحتة ، ذلك ما يرجوه الذين يعرفون أشخاص وزرائنا الكرام قبل تقلدهم هذا المنصب البرّاق الذي من شأنه أن يغير في بلادنا أفكار من يرتقي اليه إلاّ من عصم الله .

من المتطيرين من يكاد يقول ان هذه الوزارة وجلها من رجال القانون والجدل سيتوكؤون على بالغ حجتهم وقدرتهم الجدلية فيطرحون على بساط البحث ماذا كان من اختصاص مجلس شورى القوانين أن يطلب مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولاً (شكلاً) حتى ينظر فيه (موضوعاً) ، أو يطرحون مسألة كفاءة الأمة للحكم الدستوري المطلوب لتنتقل المسألة من وجهها البسيط الى وجه معقد يستحيل الحكم عليه حكماً صحيحاً ، بل يكون الحل موكولاً الى (تقدير) القاضي أو الى (اقتناع) ذمم الوزراء ، نجل وزراءنا عن ان يكون

مبلغهم من الوطنية تذرعهم بالأعذار اللفظية ومروقهم من مواقف الصراحة والجد الى القضايا الجدلية التي ان ساغ لها أن تطرح بين طلبة العلم وعشاق المنطق لا يسوغ لها أن تكون قواعد لسياسة الأمم ولا قرارات لمجالس الوزراء .

إذا كان نوابنا مختصين في طلب المجلس النيابي أو غير مختصين فإن ذلك لا يمنع من أنهم نواب الأمة ولسانها قد كرّروا ما قاله الرأي العام قبل ذلك . وان محكمة الرأي العام لأسلم ذوقاً من تلك المحكمة التي تقف عند القشر وتترك اللب وتجعل للشكل تأثيراً في الموضوع . على ان مجلس الشورى مختص بنص القانون .

* * *

أما مسألة استحقاق الأمة للمجلس النيابي فتلك فكرة اخترعها الانكليز في الهند من زمن بعيد، ثم نقلوها الى مصر بحكم الحرص على التقاليد السياسية في كسب الوقت وتخدير الأعصاب المنبهة . وتعليق الآمال بالوعود الطويلة التي لا يعلم إلاّ الله أوان تحقيقها . سرت هذه الفكرة مع الأسف في نفوس كثير من الناس عندنا حتى رضينا بأن ندخل معهم في مناقشتها ونجعل أمة تاريخية لها قوانين اجتماعية كأمتنا محلاً للبحث فيما إذا كانت هي أمة حقيقية بالمعنى الاجتماعي أم هي لفيف من الناس لا قانون لهم إلاّ الفوضى، ولا رابطة بينهم إلاّ تعدي بعضهم على بعض .

كل أمة — أو مجتمع من الناس متحدون في الجنس أو متقاربون ، متحدون في اللغة متحدون في المنافع لهم قوانين اجتماعية أي نظامات عائلية مماوية أو وضعية — حقيقة بالحكومة النيابية من غير بحث . لا تنفعهم إلاّ هي، وتضرهم جدًّا حكومة الفرد أو الحكومة المطلقة التي لا يصح أن تفلح إلاّ في جماعة لم تربطهم أربطة قومية، ولا نظامات اجتماعية . بذلك يقول « سبنسر » بذلك قال من قبله أغلب علماء الاجتماع والسياسة مما لا يدع محلاً لنا أن نأتي في القرن العشرين ونجادل في كفاءة الأمم تبعاً للأهواء السياسية .

ان وزارتنا لأرشد من أن تعرّض شرفها لذلك الخطر خطر الأعذار التي لا يقبلها العلم ولا يقبلها الرأي العام . وكأننا بها تكذب رأي المتطيرين بتنصيبها ، وتحقق ثقة الأمة بها، فتميل الى رضى الأمة كما هو الواجب عليها لها، لا ان تمحو ذاتها وتفنى في ارادة السلطتين ، فما لهذا ادّخرنا وزراءنا الأفاضل ، ولكن ليحققوا آمال الرأي العام .

— ٨ —

إذا فات الأمة أن تسائل الحكومة اي الوزارة في مجلس النواب عما بين يديها من التصرف في الشؤون العامة لا يفوتها أن تحاسبها بلسان الجرائد على ما فرطت في حق من حقوق الأمة وتلجئها بحرمتها عليها الى التقرب من الحكم الدستوري كلما بعدت في أعمالها عن سننه المعقول .

وإن وزارتنا قد سميت من قبل تنصيبها بالوزارة المسئولة ، وبقيت تمني بها الأمة على أنها سلم يرقى به المصري إلى حكم نفسه بنفسه . فلما أخذت مقاليد الحكم استبشر الرأي العام بها خيراً لما لأشخاصها من الجاذبية في قلوب الناس . فما من وزير منهم إلا له أصدقاء كثيرون بعضهم أقرانه في المدرسة ، وبعضهم زملاؤه في العمل ، والبعض الآخر بعد منهم القريب والصهر والمجاور والصاحب . لأنهم كما ذكرنا من صميم الأمة ومن خيرة أبنائها .

لم يكن اعتماد الرأي العام على هذه الوزارة سبباً على أن نظام الحكومة الأوتوقراطية قد تبدّل الى غيره ، ولكن الاعتماد كل الاعتماد إنما كان على أشخاص الوزراء واستقلالهم في الرأي وشهرتهم بالعلم وتفانيهم في الوطنية التي كانت تظهر على أقوالهم وأعمالهم قبل تولي الوزارة . ولا شك في أن هذه الصفات هي ضمانات كبرى للأمة وإن ثقة الأمة بهم على هذا النحو كان من شأنها أن تسلح الوزراء ليعملوا لخيرها بنسبة ما هم عليه من العلم والاستقلال .

صار من المتعين تلقاء هذه الثقة وبعد ذلك التعضيد من جانب الأمة أن تحاسب الوزارة على أعمالها مدة الشهرين الفائتين من يوم تنصيبها .

تلك مدة قليلة لا تتمكن الوزارة فيها عادة في البلاد الأخرى من تطبيق خطتها السياسية المرسومة على الأعمال اليومية . ولكن وزارتنا بحمد الله ليس لها شغل بالسياسة الخارجية وليست كذلك مشغولة بهذا الطرف من السياسة الداخلية حتى تقضي فيه الوزارة في البلاد

(١) نشر بالعدد ٥٦٣ من الجريدة في ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة في شهرين »

الدستورية شطراً من وقتها وتصرف فيه جزءاً من جهدها لا يستهان به . أريد بذلك الطرف سياسة الوزارة لحزبها وتقويته في المجلس وفي الرأي العام حتى تضمن البقاء وقتاً كافياً لنشر مبادئها وخدمة أمتها على مذهبها . كل هذه المشاغل حطها عن وزارتنا نظامنا العتيق وظروف الحالة السياسية عندنا . فلم يبق لوزارتنا ماتشتغل به إلاّ أن يقوم كل وزير بتصريف الأمور في ديوانه تصريفاً ميكانيكياً — كما يقال — حسب نصوص القوانين وقواعد العدالة . وهذا الواجب ليس صعباً على أحد بل هو في كثير من البلاد الأخرى متروك غالباً لوكيل النظارة ، أو أي مدير من مديري الأقلام، وأما من الجهة السياسية أي سياسة القطر الداخلية فليس على الوزارة المصرية إلاّ أن تعمل بمبدأين إثنين . أحدهما : أن تحقق المبادىء الدستورية بالوقوف بين الأمة وبين السلطتين لتحجب أغراضهما المطلقة عن الوصول إلى الأمة التي لا تزال إلى اليوم غرضاً للحكم المطلق ينال منها كثيراً مما يشاء . تغضب الوزارة للتعدي على الحرية الشخصية وتأنف من أن تكون عوناً على الأفكار الدستورية تسعى في اماتتها ، وتستقيل من منصبها كلما رأت أن الحكومة العالية لا تعمل بمشورتها فيما يتعلق بالحرص على المبادىء الدستورية . أما الأمر الثاني : فهو أن تشتغل الوزارة بوضع الطرائق التي تنشر العلم في الأمة ، وتنمي الثروة فيها، وتحقق الأمن والطمأنينة لكل ساكن في البلد ، وتدفع عنها أذى الآفات المالية والمفاسد الأخلاقية والأمراض الاجتماعية .

لئن قيل أن الوزارة في الحكومة المطلقة هي عون الملك والمنفذة لارادته قلنا ولكن الوزراء هم جزء من الأمة المحكومة وبعض من أبنائها ولن يكون الابن عوناً على أبيه ، فما الوزارة بهذا النظر الاّ قيد من قيود الحكم الشخصي ، وأن الأمر بتشكيل وزارتنا الأولى في زمن اسماعيل يفيد صراحة أن الغرض من تشكيلها أن يحكم الأمير مع وزرائه لا مستقلاً بالحكم ولا متأثراً بالرأي اتباعاً لسنن التمدن الحديث . ونحن لم نقرر لوزارتنا واجبات لا يطاق حملها، بل هي الواجبات التي يتحدث وزراؤنا أنفسهم بها، ولم تخرج تلك الواجبات في الواقع عن العمل لتحقيق المبدأين المتقدمين .

فهل قام وزراؤنا بتحقيقهما في فترة الشهرين، أم أن أعمال الحكومة في هذه المدة دلت على نقيض ذلك ؟ نحب جداً أن لا ننشر عن الوزارة إلاّ ما يزيد ثقة الأمة بها لتكون عند

الحكومة العالية عظيمة الجاه محترمة الرأي نافذة الكلمة . نحب جدًّا أن لا نضعف ثقة الأمة بالوزراء لكيلا يتهموها هم أيضاً بنكران الجميل ، وتكون هذه التهمة محللة لهم بعض الشيء من الواجبات المعلقة في أعناقهم لخدمة الأمة . نود بكل شيء أن يكون وزراؤنا مظهراً للاستقلال في الرأي وحب الحق والعدل وشدة الاقتناع بآرائهم الى درجة أن لا ينزلوا عنها مهما كانت النتائج لأن ظهورهم بهذا المظهر هو العنوان الواضح والدليل القاطع على أن المصري متصف بصفات الحكم التي ينكرها علينا أولو المصلحة في أن نبقى بعيدين عن حكم أنفسنا بأنفسنا ، نحب ذلك كله ولكن إيقاف الأمة كل يوم على تصرُّف الحكومة ونتائج هذا التصرف هو من أخص واجباتنا . فاذا ذكرنا عن عمل الوزارة ضعفاً فانما نذكره لاحبًّا في ذكره ولكن نكتبه قياماً بالواجب وتنبيهاً على الخطأ !

نذكر للقرَّاء تصرُّف الوزارة فيما يتعلق بواجبها الأول من الميل بالحكومة في العمل الى المباديء الدستورية وما ظهر من نقيض ذلك في حادثة السيد البكري ، والتعدي على حرية الناس في الاحتفالات ، وفي الميزانية ، ولوائح التعليم ، والأمر العالي الصادر بتأليف محكمة مخصوصة في طور سينا حتى يبين للوزارة نفسها ، انها خيرٌ لها أن تبرّ بوعودها للأمة ، وتحقق آمالها ، فيها من أن تحافظ على بقائها في منصبها .

غضب سموّ الخديو على سماحة السيد توفيق البكري في حفلة نقل الكسوة فأوجعه بالكلام الذي يحط من المقام، ويؤلم من النفس على مسمع الوزارة وبقية العلماء والذوات . وبعد انفضاض الحفلة لم يظهر من الوزارة أي تأثير بما لحق هذا السيد الكبير ذا المقام الرفيع. بل الذي نعي الينا إنها صدقت بنوع ما على ما جرى له، ولم يجد السيد نصيراً له أو نصيراً للحق والحرية الشخصية ولا لمركزه العالي بصفته ممثلاً لمعنى عظيم من معاني الحكم ورئيساً من الرؤساء الذين كان لمركزهم الحل والعقد في أكبر الأمور خطارة، لم يجد السيد له نصيراً إلاَّ إباءه البقاء في منصب سبب له مثل تلك الاهانة فرفع استعفاءه للجناب العالي ولكنه استرده بعد أن استرضى بالضرورة. فلو أن الوزارة تقوم بواجبها الأول لسوَّت الأمر على طريقة أفضل من هذه الطريقة . ولم نعلم الى الآن أن أحد الوزراء اعتذر للسيد البكري بعذرٍ ما عن سكوته على الحرية الشخصية وهو أحد حرّاسها .

ثم جرى بعد ذلك ما تناقلته الجرائد من إقفال القهاوي في بعض الاحتفالات ومضايقة الناس في حريتهم في غير الحدود القانونيـة فلم تعمل الوزارة شيئاً فاذا لم تكن هي المعتدية على الحرية فعلى الأقل هي المسئولة عن هذا التعدي . ولو أن الوزارة قامت بواجبها الأول لما حصل من ذلك شيء .

أصدر مجلس النظار قانوناً بتأليف محكمة مخصوصة في طور سينا من غير أن يأخذ رأي مجلس شورى القوانين . ووزراؤنا وهم علماء في القانون ويدّعون أنهم محبون للدستور لم يكن منهم إلاّ التصديق على ذلك القانون الذى لم يكن من أمره إلاّ أن قدمته نظارة الحربية للمجلس (لا لجنة تحضير القوانين) فوقعوا عليه . هذا القانون هو استثناء من القانون العام . هو تقييد نص من نصوص القانون العـام . وعندنا أنه لا يجوز إصدار قانون إلا بعد أن يمر بمجلس شورى القوانين . فما بال هذا القانون الجديد لا يوضع تحت نظر المجلس كغيره . لا عذر إلاّ أن وزارتنا هي أيضاً تستهين بالامة، وتستهين بشوراها، بل هي تستهين بالمبادىء الدستورية التي تقول بأنها تحب أن تتقرّب منها وتتمشى عليها ، وتريد أن تثبت للأمة ذلك بالعمل بأن تحضر مجلس شورى القوانين دلالة على احترامها له ولآرائه . فلماذا هي لا تحترمه في حقوقه . ولماذا لا تحترم هذا الدستور الناقص الذي منه قوتها وعليه اتكالها في جميع أعمالها ؟

حدثني أحد العقلاء في أمر الوزارة ، فقال : كيف تظن أن وزارتنا لا مبدأ لها إلاّ الإرضاء على أني قد اكتشفت لها مبدءاً مستقيماً مطرداً في جميع أعمالها ؟ قلت هات لي ما استنتجت. قال إني أرى من أعمال الوزارة أنها تسير فيها على مبدأ الابهام . صحت فراسة محدّثي فان الذى يرى دخول الوزارة كل جلسة في مجلس الشورى وأوبتها منه ، ثم يرى أنها تغفل حقه وتصدر القوانين من غير أن تأخذ رأيه فيها وهي تعلم حق العلم إنها في ذلك متجاوزة حدودها يقول أن مذهب الوزارة هو حقيقة مذهب الإبهام والتعمية ، لا مذهب الصراحة المستقيم .

— ٩ —

تفضل النظار بالحضور في جلسات مجلس الشورى[1] لا ليتمكن أعضاء المجلس من سؤال كل منهم عما يقع في نظارته من الحوادث وما ينقص المجلس من العلم بتصرف الحكومة في المسائل العمومية . ولكن ليجرؤا أعضاء مجلس الشورى الموافقة الحكومة على كل ما تنوي وما تفعل، أعني ليسحروا النواب بمراكزهم وبلاغتهم، وليقفوا على أمياهم ومناقشتهم للوصول الى نتيجة ربما كانت مفيدة للحكومة الأوتوقراطية ولكنها مضرة جداً بالأمة .

نتنزع هذه الفكرة من الخلف الواقع بين أقوال النظار وأعمالهم فإنهم يتركوننا نفهم أن حضورهم مجلس الشورى معناه شدة احترامهم للمجلس وآرائه ويصرّحون بذلك في مناقشاتهم مع النواب . ولكنهم في مجلس النظار يصادرون ذلك المجلس المحترم في حقوقه إذ أصدرت الوزارات قانون المحكمة المخصوصة في طورسينا من غير أن تأخذ رأيه ؟

لم يقف أمر هذه الوزارة الدستورية عند هذا الحد بل تخطته الى سواه من نظائره مما يفهمنا صراحة أن مبدأ الوزارة قتل فكرة الشورى في البلد . مبدأ تجري عليه جرياً مطرداً حتى يخيل أنه هو قاعدة أعمالها . بل يخيل للذي لا يعرف أشخاص الوزراء ولم يشرب النقة بهم من قبل مثلنا . يخيل له أن الوزارة إنما ألفت لتخنق فكرة الدستور في مهدها وتخدّر أعصاب الرأي العام المتوثبة بما لها من الصلة به والتأثير فيه .

قرّر مجلس شورى القوانين بأن لوائح التعليم هي من اللوائح التي يجب عرضها عليه وبلغ قراره للحكومة فانظر ماذا عملت الوزارة الوطنية المسؤولة ؟ ، عوضاً عن أنها تحترم رغبة المجلس بل تحترم رغبات الأمة في شخصه ، وبدلاً من أن تفكر بأن تربية أبناء الأمة يجب أن يؤخذ فيها رأي الأمة . بدل ذلك كله جرت على مبدئها المطرد مبدإ الابهام وصرف المجلس عن التشدد في الحق فأرسلت اليه بأنه غير محق في طلب تلك اللوائح . ولكن الحكومة تعرض

(١) نشر بالعدد ٥٦٤ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة في شهرين »

عليه اللوائح موقتاً مع حفظ الحق في أنها صاحبة السلطة المطلقة في عرضها عليه أو عدم عرضها مرة أخرى . ضحك على المجلس وعلى الأمة ! ! وبيان أن الوزارة تريد موقتاً أن تجاري الرأي العام حتى تسكن حركته ثم ترجع المياه الى مجاريها فلا تعرض على المجلس لوائح التعليم حتى لايكون من قرارات مجلس الشورى فيها ما يقف أمام مبدإ الانكليز من القضاء على التعليم النافع في نظارة المعارف . أعطت الوزارة هذا المسكّن الوقتي لتستفيد من نتيجته، ثم ترجع الى الخطة الأولى فتقاطع المجلس ولا تحضر جلسة من جلساته بعد ! !

طلب مجلس الشورى أن يبين الاحتياطي في الميزانية وان لا يصرف منه شيء إلاّ باطلاع المجلس عليه لأن التصرف من هذا النوع هو جزء من الميزانية فقبلت الوزارة ذلك ولعلها وعدت به، ولكنها قد نقضت وعدها ولم تحترم رأي مجلس الشورى، فتصرفت في أكثر من مليونين بقرار من مجلس النظار بعد تصديق مجلس الشورى على الميزانية ، وبعد اعتقاده أن الحكومة لن تفعل إلاّ ما وعدت به . وغاية ما اتخذت الحكومة من الذرائع لستر هذا التصرف غير القانوني والمجحف بحقوق الأمة من الرقابة على أموالها ، إنها لم تبلغ هذا القرار مع غيره من القرارات الأخرى للجرائد — سياسة حكيمة ! !

لا أحب أن أصف عمل الحكومة هذا بوصف خاص ، بل أترك للرأي العام أن يصفه هو ويقدر وزارتنا المحبوبة حق قدرها .

قرر مجلس الشورى أن ما ينفق على السودان من الخزينة المصرية يجب أن يحتسب ديناً على السودان . وتعلى فوائده عليه ، ويبين كل ذلك في الميزانية . وكل الذي نعرفه عن هذا القرار أن الوزارة لم تتبع فيه رغبات المجلس ، ولم تحتسب فوائد على المبالغ التي ترسل الى السودان .

بماذا نصف هذا العمل أيضاً ؟ ؟

طلب مجلس الشورى من الحكومة أن تشترك الأمة معها في العمل اشتراكاً فعلياً حقيقياً لا اسمياً كما هو الآن في هيئاتنا النيابية . وعضد المجلس في ذلك الطلب الرأي العام ولم يبق ولا أحد من المصريين ، أصحاب المصالح في مصر إلاّ وعضد مجلس الشورى في ذلك الطلب ، سعت الوزارة كثيراً في أن تحقق هذا الطلب عربوناً على اخلاصها للسلطتين معاً ،

وبرهاناً لها على قدرتها فلم تفلح . فلما ان قرره المجلس وبعث به للوزارة ماذا صنعت ؟ ها نحن أولاء ننتظر كل يوم جواب الوزارة فإذا الوزارة لا تحير جواباً . ألأن الوزراء مقتنعون بأن الأمة المصرية الذين هم أبناؤها لا تستحق نعمة الدستور ؟ كلاّ ، بل لأن الوزارة في حيرة بين الأمة التي تطلب الدستور وبين السلطتين اللتين لا تريدان الدستور . إنها تكسب وقتاً — على ما نظن — وتصبر في الجواب حتى يأتي موعد انعقاد الجمعية العمومية فتدخل المسألة في أعمال العام المقبل .

يبين من هذه الحوادث العملية التي ذكرناها ونحن واثقون من صحتها والوزراء واثقون منها أيضاً لأنها رسمية تقررت بين أيديهم . يبين منها أن وزارتنا تضحي مبدأ الحرية الشخصية إرضاءً للسلطة الشرعية . وتضحي المالية والتعليم إرضاءً للسلطة الفعلية . وتضحي فكرة الدستور إرضاءً للسلطتين معاً . فماذا تضحي الوزارة إرضاءً للأمة ؟

الى هذا الحد نقف . ونترك الآن تفصيل تصرف الوزارة في أمر المديرين والموظفين وما إذا كان تصرفها في ذلك أيضاً منطبقاً على ما ترضاه ذمم الوزراء الطاهرة ، وما يقدرونه مع نفع الأمة وطريق هذا النفع . وننتظر من الوزارة أن تعتبر نفسها من الأمة كما رجت فيها الأمة . وإن ما كان من إرضاء السلطتين على حساب الامة خطأ هي راجعة عنه في مستقبل أعمالها ، لتعيد ثقة الرأي العام بها ، وتحقق آماله فيها . وعندها الفرصة سانحة لهذه الثقة وهي العمل على إجابة طلب مجلس شورى القوانين الذي لم تجبه إلى الآن وهو منح الدستور .

فأما إن كان غرض الوزراء من ذلك الخطأ السابق المطرد هو أن يبقوا في مناصبهم لمجرد البقاء فيها واستدرار نعمة السلطتين عليهم ، فما لذلك ادخرتهم الأمة . ولكنها ادخرتهم وهم من خيرة أبنائها ليكون منهم مثل شريف باشا الذي استقال حتى لا يتخلى عن السودان . ادخرتهم الأمة ليقفوا في وجه السلطة لا ليكونوا أعواناً لها على قومهم . فان كانوا يطلبون من مراكزهم المجد الصحيح ، فما المجد الاّ أن ينصروا الحق ، ويرضوا الأمة وانهم إن شاء الله لفاعلون .

— ١٠ —

يتناقل الناس عن بعض الوزراء أحاديث ويروون عنهم أخبار حركات وحوادث ترمي كلها الى الرغبة في التضييق على الحركة الوطنية وحصر الأفكار الدستورية في دائرة يسهل عليهم مراقبتها عن قرب.

ليس ذلك ما نعهده في رجال وزارتنا من « الليبيراليسم » المتناهي، وترك كل امرىء يكتب ويخطب حيث شاء ومتى شاء ما دام أن ما يدعو اليه من المقاصد ليس محرماً شرعاً ولا قانوناً وما دام أنه لا يخرج في أعماله عن حدود القانون العام.

حسب الوزراء اخلاصاً للسلطة انهم يتعدون رغباتها فيما ولوا عليه من الأعمال. ولم يولهم أحد مقاليد ضمائر الناس ولا أزمة ألسنتهم. ولا يمكن أن تطلب اليهم السلطة أن يديروا أدمغة الكتّاب ولا مقاصد الخطباء الى حيث تريد.

يقول المتصلون بهم أن ما يظهر على الوزراء من معاكسة الحركة الدستورية ليس ناشئاً عن وحي يصدر لهم من السلطة، ولكنهم يشفقون من جراء هذه الحركة على مصالح الوطن الذين هم خدامه الأمناء. لا نظن أمثال هذه الأعذار الا ضرباً من ضروب التعمية، فان حركة الأمة الى الدستور دليل على حياتها. وسكونها الى الحكومة الشخصية دليل على موتها وعدم احساسها بالوجود وتأثرها بالحوادث. واني أجل رؤساءنا عن أن يريدوا لأمتهم التي أخرجتهم وربتهم وأهلتهم الى هذه المراكز التي هم فيها يأمرون فتطيع وينهون فتزدجر، نجل رؤساءنا عن أن يظنوا أن الحركة الدستورية إذا سير فيها بتوسع ربما أضرت بمقدار الحرية الشخصية التي تتمتع بها الأمة الآن اعتماداً على أخبار الصيف الماضي التي كانت تأتينا بوجوب التضييق على حرية الصحافة . . . الى آخر ما يريد الاستعماريون من مظاهر استعباد الأمم.

---

(١) نشر بالعدد ٥٦٥ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة أيضاً »

كلاّ انه لا خوف على الأمة من الرغبة في تحرير نفسها ، بل الأمر على النقيض من ذلك ، وكل حركة من جانب الأمة نحو استجماع كاملها الخاص سعد وسلام عليها في حريتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً كما قال بحق «ماكيافيل» :

« من البعيد أن تكون رغبة الأمة في تحرير نفسها مضرة بها في حريتها . لأن هذه »
« الرغبة انما تتولد عن الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد . فاذا اتفق انها تضل في طريقها »
« فان الخطب العلنية تصلح خطأها في الفكرة وانه يكفي أن يقوم رجل طيب فيبين لها »
« بخطاباته أنها ضالة حتى ترجع الى الصواب » .

فليطب وزراؤنا نفساً ويطمئنوا قلباً على مصلحة أمتهم فان مصلحتها لا تزال في أيديهم وانهم أولى الناس بأن يكونوا أئمتها الى الدستور وهدايتها الى السعادة فليثبوا بها الى مصاف جيرانها الذين سعدوا بنعمة الدستور فإن أمتنا مهما كانت جاهلة — كما يقولون — تفهم ما ينفعها وما يضرها متى أرشدها الى ذلك وزراؤنا الذين هم من خيرة أبنائها والذين كانوا حائزين لثقتها فقد قال بحق سيسيرون :

« مهما كانت الأمة في أعماق الجهل فهي قابلة لفهم الحقيقة وراجعة إليها بسهولة إذا كشف لها الغطاء عن الحقيقة ، رجل أهل لثقتها » .

وإن رجال وزارتنا لديهم فرصة يحوزون بها ثقة الأمة تماماً وهي أن يجيبوا طلب الدستور الذي قدّمه لهم مجلس شورى القوانين فيصبحوا بذلك هداة الأمة وخدامها الأمناء كما كانت تعهد فيهم من قبل . فهل هم لذلك يعملون ؟

— ١١ —

الطريقة المعقولة العادية في تأليف الوزارات[1] هي أن يسعى أولاً رئيس الوزارة فيضع خطة سيره فاذا قبلت هذه الخطة أخذ في انتخاب زملائه الوزراء فيذهب إلى أحدهم يعرض عليه محفظة إحدى النظارات ويعرض عليه كذلك خطة السير فاذا قبل خطة السير سأل الرئيس عن بقية الوزراء فاذا وجدهم جميعاً من مشربه ومن أهل ثقته بحيث يمكنه أن يكون متضامناً مع كلٍّ منهم في العمل قبل الوزارة وإذا وجد في الأسماء المعروضة اسم وزير لا يظن أنه يتفق معه أو لا يظنه يدين بمبادئه اعتذر عن قبول النظارة المعروضة عليه . وقتئذ يقع الرئيس في حيرة الترجيح بين إستبقاء هذا الناظر المعتذر وقبول شروطه وبين أن يقبل عذره ليستبقي الناظر الآخر غير المقبول في نظر المعتذر . وهكذا يمر الرئيس على من ينتخبهم لتأليف الوزارة على هذه الطريقة فمتى رضي الجميع بالخطة التي رسمها الرئيس كما هي ، أو بعد تعديل اشترط الوزراء ادخاله فيها . ومتى رضي الوزراء بعضهم عن بعض — متى تم ذلك تألفت الوزارة المتضامنة بمعناها السياسي والعرفي .

نعلم هذا ونعلم كيف تألفت هذه الوزارة الحالية فهل هي جرت على هذه الطريقة في تأليفها ؟ نحن على يقين من أن تعيين النظار في مراكزهم كان محض تعيين كما يعين الموظفون المعروفة اختصاصات وظائفهم في القانون كالقضاة والمدرين وغيرهم . على أن وظائف النظار حتى في حكومتنا هي من الوجهة السياسية ليس لها قانون، بل قانون السياسة الوزارية هو ذلك البرنامج الذي أشرنا اليه . فاذا كنّا متحققين من أن هذا البرنامج لم يوجد أي لم يضعه عطوفة الرئيس ولم يعرضه على زملائه قبل قبولهم ، ومتحققين من أن القانون يستحيل أن يلحظ الخطة السياسية للوزارة فيجعلها ضمن مواده ، اذا كنّا متحققين من ذلك كله وجب علينا مع الأسف أن نصرّح بأن وزراءنا قبلوا مراكزهم ليشتغلوا في السياسة على غير قانون .

(١) نشر بالعدد ٥٩٩ من الجريدة في ١ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان : « وزراؤنا كيف يشتغلون »

وهل هم بعد أن جمعتهم الصدفة ، ومن غير أن يرضى بعضهم عن بعض قد اجتمعوا بالقصد ووضعوا خطة مكتوبة اتفقوا عليها ليسير كل منهم في نظارته على ما يطابق تلك الخطة العامة من جميع الوجوه حتى إذا تعذر عليه تنفيذها تخلى عن منصبه، ذلك لم يكن أيضاً . إذن على العقل أن يحكم بأن كل ناظر في نظارته لا يلحظ في أعماله تصرُّف زميله في النظارة الأخرى . وليس من الممكن أن الصدفة التي جمعتهم يمكنها أن تسيّر أعمال كل منهم على القواعد والمرامي التي تسير أعمال الآخر . لأن الصدفة ليست عقداً ولا قانوناً وحسبها أنها الصدفة .

لا ننكر أن سياسة البلد تتمشى على قاعدة مرسومة معروفة هي قاعدة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية، فكل مسئلة من المسائل يقضى فيها باتفاقهما معاً من غير مداخلة الوزارة، ولئن تداخلت فانما يكون تداخلها كما يتداخل الرجل الواسطة بين اثنين ، لا أنها تمضي الأمر وتحتمل مسئوليته بالمعنى الكامل لاحتمال المسئولية ، وإن الوزراء حين قبلوا الوزارة ملحوظ أنهم قبلوها عالمين بهذه السياسة الوفاقية راضين بأنها تكون هي خطة السير بين السلطتين ، غير أن قاعدة الوفاق هذه أعم جداً من أن تعتبر خطة تفصيلية للوزارة تسير عليها في حياتها السياسية وتطبق عليها جميع الأعمال الداخلية في النظارات .

ولا ننكر أيضاً أننا في حكومة مطلقة السلطتان فيها هما عضد الوزارة، وهما اللتان اتفقتا على تنصيبها، وهما اللتان يمكنهما إظهار عدم الثقة بها فتستقيل . بل هما اللتان تستطيعان إسقاطها . غير أننا مع هذا يجب أن نلحظ أن في البلد رأياً عاماً تكفي قوته لتعضيد الوزارة في أعمالها كما تكفي لإظهار عدم ثقة الأمة بالوزارة عند اللزوم . ويجب أن نلحظ أيضاً أن وزراءنا الحاليين هم من أخلص أبناء الأمة لمصلحتها ، ويستحيل عليهم إذا — آنسوا من الأمة عدم الثقة بهم — أن يبقوا في دست الوزارة يوماً واحداً . هذا ما نظنه بشهامة كل منهم بعد الحوادث الأخيرة وما نحن في هذا الظن الحسن بغالين .

* * *

إذا كان تأليف وزارتنا قد تم على النمط الذي شرحناه، وكانت أخلاق وزرائنا الشخصية على النهج الذي بيناه من اعتقادهم بأنهم يخدمون الأمة لا يخدمون السلطة . وإذا كانت

ظروف الحال قد اضطرتهم مكرهين بعض الشيء إلى رفض طلب الدستور . فهل يسمحون لنا أن نسائلهم مع الاحترام كيف يشتغلون ؟

إن رفضهم للدستور مع شدة إخلاصهم للأمة لا ينفي عنهم التقصير في حقها، ولكنه يدل من جهة أخرى على أنهم يقيمون أنفسهم مقام نواب الأمة المسئولين عن الأغلاط التي تقع في التشريع ، والهفوات التي ترتكب في التنفيذ ، فهل هم لذلك يعملون ؟ .

هل هم يوالون اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية فيدرسون المسائل التشريعية والتنفيذية جليلها ودقيقها قبل أن يجتمعوا للتصديق عليها في المجلس الرسمي ، أم هم يتناقشون فيها حين انعقاد المجلس الذي لا يلبث إلاّ ساعة من النهار ويصدق فيه على كثير من المشروعات التي تبعث بها إليه النظارات كل يوم . وهل كل ناظر منهم يوزع على زملائه صورة المشروع الذي ينوي تقديمه الى مجلس النظار ويناقشهم فيها منفردين ومجتمعين حتى تنضج فكرته بالبحث فيتمحص فيه وجه الحق والمنفعة، ويأتلف مع بقية النظامات الحكومية في النظارات الأخرى ؟ وهل هم يدرسون كل مشروع من المشاريع القانونية قبل إرساله الى مجلس الشورى. هل هم يعملون كل ذلك أم يكون الواقع هو ما نخشاه من أن كثيراً من قرارات مجلس النظار يمر بها عليهم في نظارتهم فيختمها كل منهم كأنها قد سبقت فيها المناقشة وقرّ عليها بينهم الرأي السابق . أو أن كل نظارة تشرع كيف شاءت وترسل بمشروعها الى المجلس ومتى حضروا فما هي إلاّ كلمة أو كلمتان، ثم تكون المجاملة بين الزملاء بعضهم مع بعض، أو مجاملتهم لإرادة السلطة الشرعية، أو إجماع السلطة الفعلية تكون هذه المجاملة كافية لاقناع ضمائرهم بأن المشروع هو نص العدل ، وعنوان المنفعة ، فيصدقون عليه من غير بحث ولا تغليب ؟ .

إن وزراءنا هم أدق الناس علماً بما إذا كانوا يتعبون حقيقة ويصلون الليل بالنهار للاقتناع بوجوه المنفعة في كل مشروع أو ما إذا كانوا يتركون ذلك لإرادة السلطة أو محض الصدفة . وان الأمة تحب كثيراً — وهم أبناؤها — أن تقتنع أنهم يتعبون لمصلحتها فلا يملون ولا يجاملون .

حقيقة أن وزراء مخلصين يحملون مسئولية رفض الدستور لا يسعهم إلاّ أن يضعوا أنفسهم من الأمة موضع النواب الحقيقيين . فهل وزراؤنا على ذلك يعملون ؟